المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية

**اسم المقال:** المشكلات التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان من وجهة نظر المنتسبات لاتحاد المرأة الأردنية
**اسم الكاتب:** د. أمل عبدالكريم عاشور
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/library/8047
**تاريخ الاسترداد:** 2026/06/08 12:15 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية جامعة مؤتة ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

# المشكلات التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان
# من وجهة نظر المنتسبات لاتحاد المرأة الأردنية

د. أمل عبدالكريم عاشور *

تاريخ تقديم البحث:٢/١٠/ ٢٠١٧م. تاريخ القبول: ٢٠١٧/١٢/٢٨م.

## ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المشكلات التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان من وجهة نظر المنتسبات لاتحاد المرأة الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانه لغرض جمع البيانات، ووزعت على عينة بلغت (٥٦٦) مفردة، أعيد منها ما مجموعة (٤٤٣) مفردة، كانت الصالح منها للتحليل الإحصائي، واستخدمت الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.16) لتحليل بيانات الدراسة، وحاولت الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيس، وهو: ما هي المشكلات (التنظيمية والاجتماعية والشخصية) التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان؟.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها: هنالك مشكلات تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان من وجهة نظر المنتسبات لاتحاد المرأة الأردنية بدرجة مرتفعة.

وتوصي الدراسة بضرورة تصحيح الصورة السائدة عن المرأة في المجتمع عن طريق تقديم المناهج الدراسية والبرامج التلفزيونية وجميع وسائل الإعلام التي ترفع من قيمة المرأة ودورها، وضرورة توعية المجتمع بأهمية التنمية السياسية، ودعم المرأة للمرأة، ومشاركة المرشحات في دورات وبرامج تدريبية في إدارة الحملات الانتخابية ومهارات التواصل مع الناخبين، والمشاركة في الأحزاب السياسية، وتوفير الدعم المالي للمرشحات، وزيادة فاعلية النواب الإناث في مجلس النواب، والحصول على مقاعد إضافية خارج الكوتا عن طريق الاقتراع المباشر.

* الكرك، الأردن.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

# Problems Facing Women in Access to Parliament from the Perspective of Women Members of the Jordanian Women's Union

**Dr. Amal Abdulkareem Ashoor**

## Abstract

The study aimed at recognizing the problems facing women in accessing to the parliament from the perspective of women members of the Jordanian Women's Union. To achieve the aim of the study, a self administrated questionnaire was used to collect the data. It was developed and distributed to a sample of (566), (443) out of them were found fit for statistical analysis. The Statistical Package for Social Science (SPSS.16) was used to analyze the data of the questionnaire. This study will answer the main question: what are the problems facing women in accessing parliament from the perspective of women members of the Jordanian Women's Union

The most important findings of this study were the following: There are problems that women face in accessing the parliament from the perspective of women members of the Jordanian Women's Union highly.

The study recommends correcting the prevailing image of women in society by providing curricula, television programs and all media that raise the value and role of women and the need to educate the community about the importance of political development, women's support for women, participation of female candidates in courses and training programs in campaign management, communication skills voters, participating in political parties, providing financial support to female candidates, increasing the effectiveness of female deputies in the House of Representatives, and obtaining additional seats outside the quota by direct ballot.

**مقدمة:**

تمارس المرأة بطبيعتها نشاطات عدة، فهي تعمل منذ القدم في بيتها، وتقوم بتربية وتنظيف وتحضير الطعام، وكلها أعمالٌ منتجةٌ، وحتى رعايتها وتربيتها لأبنائها لها قيمتها الاقتصادية، وإضافةً إلى ذلك شاركت المرأة في مختلف الميادين العملية خارج المنزل، وقد أصبح عمل المرأة في العالم المعاصر ضرورةً اقتصاديةً واجتماعيةً وثقافيةً بحصولها على قسطٍ وافرٍ من التعليم، فالتعليم وفَّر لها إمكانات وفرصٍ كبيرةٍ للدخول إلى سوق العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية بعدما كانت محصورة في القطاع الفلاحيّ. كالزرع وجني الثمار، حيث أصبحت نسبة النساء العاملات في تزايد مستمر في أغلب الدول وخاصة في الدول الغربية، وهذا نتيجة ظروف ودوافع فَرضت على المرأة الخروج إلى ميدان العمل المهني.

ولا تُشكل التشريعات الأردنية العقبة الرئيسة في وجه مشاركة المرأة الأردنية مشاركة أكثر إيجابية وفعالة في التنمية؛ إذ إن الدستور الأردني وقانون العمل الأردني والأنظمة الأخرى، كنظام الخدمة المدنية، تذهب إلى معاملة المرأة كالرجل إلا في بعض الحالات الخاصة التي تتطلب المزيد من الاهتمام ومراعاة بعض الظروف الطبيعية التي تحيط بعمل المرأة (العمري، ٢٠٠٧).

وبالرغم من تلك المؤتمرات الدولية التي نادت بحقوق المرأة نجد حضوراً غير ملموس للمرأة في مجالات الحياة المختلفة، وعلى رأسها المجال السياسي؛ وذلك بسبب العادات والتقاليد والميراث الفكري والثقافي السائد، أضف على ذلك أسباب وعوامل أخرى، منها: ارتفاع نسبة الأمية، وانخفاض وعي المرأة بدورها وحقوقها، فضلاً عن الأعباء الثقيلة التي تقع على المرأة داخل المنزل وخارجه (الحسين، ٢٠١١).

وعند النظر إلى وضع المرأة في بلادنا العربية نجد أنَّها تعيش حالة من التهميش والاستغلال حيث تعيش بين نارين، نار العادات والتقاليد التي تحدُّ من نشاطها الاجتماعي والسياسي وتكبِّل حركتها وتمنعها من أداء دورها وواجبها تجاه المجتمع باسم الدين، وبين نار التقليد الأعمى والنقل غير المدروس وغير المراعي لطبيعة أخلاق وثقافة وتديُّن مجتمعاتنا من المجتمعات الغربية الذين وجَّهوا المرأة الجهة الخاطئة وظلموها واستغلوها أبشع استغلال، بالإضافة إلى أنّهم شغلوها عن نفسها وبيتها وخالقها وعن مصيرها الموعود (عبدالمنعم، ٢٠١٤).

وتدرك الدولة الأردنية أهمية حضور المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية إيماناً منها أن ذلك يُعدُّ جزءاً أساسياً من عملية التنمية عموماً والتنمية السياسية خصوصاً. حيث تُعدُّ الأردن من أوائل الدول التي أقرَّت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أعطى الحق لكل شخص (رجل أو امرأة) في التمتع بحرية الرأي والتعبير، والأردن من أوائل الدول الموقعة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يقضي بمساواة الرجال والنساء،

كذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، حيث شكَّل ذلك رافعة قويةً لتنامي حقوق النساء الأردنيات، وخطوة على طريق تمكينهن من المشاركة في الحياة السياسية، بالإضافة إلى تمكين المرأة في قانوني الأحزاب والانتخابات، ممَّا يعني المزيد من الحقوق المدنية والسياسية (صالح، ٢٠٠٢).

وقد حقَّقت المرأة الأردنية إنجازات مرموقة على المستوى التعليمي والاجتماعي والصناعي، وتقلدت منصب السفيرة في المحافل الدولية، والوزيرة على المستوى المحلي، ورئيس الجامعة، والناطق الرسمي باسم الحكومة، والحاكم الإداري، والقاضية، والعضوة في مجلس الأمة، ولا يوجد مهنة في الأردن لا تمارسها المرأة حتى الشاقة منها والصعبة، وبالرغم من مشاركتها المتدنية في الجانب السياسي، إلا أن هذا الموضوع لم يكن غائباً عن اهتمامها، كونها شاركت وما زالت تشارك في العمل الحزبي والعمل البرلماني (الخزاعي، 2006).

**مشكلة الدراسة وأسئلتها:**

إنَّ قضية تمكين المرأة سياسياً وتعزيز مشاركتها الفعالة في العمل السياسي ما زالت منقوصة بشكل ملحوظ، ولم تحظَ باهتمام كبير؛ بسبب الواقع الاجتماعي السائد، ورسوخ النظرة الدونية للمرأة (الرواشدة، والعرب، ٢٠١٦)، علماً أن الدستور الأردني نصَّ على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، إذ جاء في المادة السادسة منه: "الأردنيون أمام القانون سواء لا يميز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين".

وعلى الرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققتها المرأة الأردنية في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية من خلال منح المرأة الأردنية حقوقها بالمساواة مع الرجل؛ للمشاركة في المجالات التنموية كافة، ومرور أكثر من نصف قرن على صدور الدستور الأردني الذي منح المرأة الأردنية حقوقها متساوية مع الرجل للمشاركة في المجالات كافة، ومنح المرأة حق الترشُّح والانتخاب لمجلس النواب منذ عام 1974، وصدور العديد من الأنظمة والقوانين والتشريعات التي تدعم مسيرة المرأة، وتطبيق الكوتا النسائية منذ عام 2003، ومشاركة المرأة في خمس دورات برلمانية (٢٠٠٣، ٢٠٠٧، ٢٠١٠، ٢٠١٣، ٢٠١٦)، إلا أن المرأة الأردنية لم تتمكن من تحفيز الناخبين لانتخابها في الانتخابات النيابية، ولم يسجلن تقدُّماً في عدد المقترعين لهن، منها بلغت نسبة الأصوات التي حصلت عليها المرشحات للانتخابات النيابية في عام ٢٠١٠ (٧,٧٥%)، وبلغ عددهن (١٢٨)، وحققن نسبة (١,٧%) من إجمالي عدد المقترعين، وهذه نسبة متدنية جداً دون الطموحات، ولم تتمكن من الفوز خارج الكوتا النسائية إلا في مقعد واحد في الانتخابات في الأعوام (٢٠٠٣، ٢٠٠٧، ٢٠١٠، ٢٠١٣، ٢٠١٦)، وهذه مشكلة تستحق البحث والاهتمام؛ لذا جاءت هذه الدراسة للإجابة عن التساؤل التالي: ما هي المشكلات (التنظيمية والاجتماعية والشخصية) التي تواجه المرأة في الانتخابات البرلمانية؟

**أهمية الدراسة:**

تنبع الأهمية النظرية والعملية للدراسة من خلال ما يلي:

١. إنها إحدى الدراسات القليلة –على حد علم الباحثة–التي تبحث في المشكلات التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان.

٢. إن قضية مشاركة المرأة ترتبط ارتباطا وثيقاً بحرية المواطن وحقوقه التي تعزز من مسؤوليته الاجتماعية، وهي قضية مرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، ومدى مشاركة المواطن في صنع القرار ورسم السياسات العامة.

٣. إن هذه الدراسة تبحث في المشكلات التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان من وجهة نظر المنتسبات لاتحاد المرأة الأردنية؛ وذلك نظراً لتدنِّي تلك المشاركة، لاسيما إذا ما قورنت بمستوى التطور الذي يشهده المجتمع الأردني في مختلف المجالات، حيث إن تلك المشاركة لم تتماشى مع هذه التطورات بما ينسجم مع عملية التنمية الوطنية الشاملة، من خلال استثمار جهود وقدرات نصف المجتمع (المرأة).

٤. يتوقع من هذه الدراسة أَن توجَّه أنظار صانعي القرار في الدولة الأردنية إلى أهمية الاهتمام بالمشكلات التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان.

٥. تسهم هذه الدراسة في إغناء المكتبة العربية بموضوع جديد على حد علم الباحثة قد يحظى باهتمام الباحثين والممارسين، ويعد انطلاقة لدراسات أخرى في المستقبل.

**أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

١. التعرف إلى المشكلات التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان من وجهة نظر المنتسبات لاتحاد المرأة الأردنية.

٢. إمكانية التوصل إلى نتائج يمكن من خلالها صياغة توصيات تساعد أصحاب القرار للاهتمام بالمشكلات التي تواجه المرأة من وجهة نظر المنتسبات لاتحاد المرأة الأردنية، لما له من أثر إيجابي في تحقيق التنمية السياسية المرجوة.

**التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:**

الانتخابات النيابية: عملية يتم بموجبها انتخاب أعضاء مجلس النواب الأردني، وذلك بموجب المادة (٤) من القانون المؤقت للانتخاب رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠١، وتعديلاته، التي تنص على: "لا يجوز للناخب أن يستعمل حقه في الاقتراع أكثر من مرة واحدة في الانتخاب الواحد" (وزارة الداخلية، ٢٠٠١)، وقد صدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٥ حزيران ٢٠١٠، والمتضمن إجراء الانتخابات بتاريخ ٩ تشرين الثاني ٢٠١٠ (رئاسة الوزراء، ٢٠١٠).

المشكلات التي تواجه المرأة للوصول إلى البرلمان: وتشير إلى المشاكل والمعيقات التي تعيق من التطور للمرأة في دخولها إلى الحياة السياسية، وهي إما أن تكون مشكلات اجتماعية، أو مشكلات تنظيمية، أو مشكلات شخصية.

١- المشكلات الاجتماعية: وتشير إلى الصعوبات التي تواجهها المرأة للوصول إلى البرلمان، التي تتمثل في نظرة المجتمع ونقص الخدمات المساندة، وكذلك الظروف العائلية والظروف العشائرية.

٢- المشكلات التنظيمية: وتشير إلى الصعوبات المرتبطة بالقوانين الناظمة لدخول المرأة معترك السياسة ذاتها وتتمثل هذه الصعوبات بالتأهيل والتدريب وعدم المساواة مع الرجل.

٣- المشكلات الشخصية: وتشير إلى الصعوبات المرتبطة بالمرأة ذاتها، والتي تواجهها المرأة للوصول إلى البرلمان، وتتمثل هذه الصعوبات بعدم كفاية الدخل الشهري وطبيعة الدور المزدوج لعمل المرأة.

**الدراسات السابقة:**

**أولاً: الدراسات العربية:**

دراسة (الرواشدة، والعرب، ٢٠١٦) بعنوان "المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية -دراسة ميدانية على عينة من النساء الرائدات في إقليم الشمال"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أهم المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية، ولتحقيق أهداف الدراسة وزعت استمارة على عينة قصدية بلغ حجمها (٨٠) امرأة ريادية، وتوصلت إلى أن المعوقات الاجتماعية والثقافية والسياسية والقانونية والاقتصادية والإعلامية من أهم المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ولا يوجد فروق بين المتغيرات الاجتماعية ومعوقات المشاركة باستثناء متغير العمر، وقد أوصت الدراسة

بضرورة العمل على توعية المجتمع لتغيير معتقداته حول مشاركة المرأة في العمل السياسي، والعمل على تحسين وضعها (التمكين الاقتصادي).

أجرى السليحات (٢٠١٤) دراسة بعنوان "انعكاسات ثورات الربيع العربي على الوعي السياسي لطلبة الجامعات الأردنية في إقليم الوسط"، وقد هدفت دراسته إلى معرفة انعكاسات ثورات الربيع العربي على الوعي السياسي لطلبة الجامعات الأردنية في إقليم الوسط، وقدمت الدراسة إطاراً مفاهيمياً عن الثورات والوعي السياسي، ومكونات الوعي السياسي، وانعكاسات الثورات العربية على الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات الأردنية، وهي دراسة ميدانية طبقت على عينة الدراسة من طلبة الجامعات الأردنية في إقليم الوسط. واستخدمت الدراسة الاستبيان المكون من (٤٠) فقرة تمثل مؤشرات للوعي السياسي. وطبقت الأداة بعد أن تحقق لها صدق وثبات مقبولين، وتمَّ معالجة البيانات باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والاختبارات الإحصائية المناسبة لأسئلة الدراسة ومتغيراتها، وأكدت نتائج الدراسة على أن انعكاسات ثورات الربيع العربي على الوعي السياسي لطلبة الجامعات الأردنية في إقليم الوسط قد جاءت مرتفعة بشكلٍ عام، ولم يكن لمتغيري الجنس والكلية أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha$=٠,٠٥)، في حين كان لمتغير نوع الجامعة أثر ذو دلالة إحصائية، وكانت الفروق لصالح الجامعات الحكومية، وبناءً عليه، أوصت الدراسة بضرورة تثقيف الشباب الجامعي بأهمية المشاركة السياسية على المستوى الفردي والجماعي، ومنح الطلبة مزيداً من الحرية والسماح لهم بالمشاركة بالعمل السياسي داخل الجامعات.

دراسة (الخاروف والحسين، ٢٠١٣) بعنوان "العوامل المؤثرة في فوز المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٧"، وقد أظهرت هذه الدراسة فيما يتعلق بالعوامل الاقتصادية المؤثرة في فوز المرشحات، أن الدعم الذي تلقته النساء من أزواجهن أو أصدقائهن أو عن طريق الأحزاب تقدماً جاء بالدرجة الأولى، وأقلها في مجال الإعلام المسموع، وفيما يتعلق بالعوامل الاجتماعية والثقافية والديمغرافية: فقد تبين أن هناك عوامل ذاتية وثقافية مختلفة لها تأثير في فوز المرأة في الانتخابات خاصة في مجالي قوة الشخصية والثقة بالنفس، وفيما يتعلق بالعوامل السياسية، فتبين أن أكثر العوامل المؤثرة وفق الترتيب ID: الإرادة السياسية، ثم الثقافة السياسية للمجتمع، ثم درجة وعي المرأة السياسي، وفي النهاية الخبرة السياسية.

أجرى كل من شويحات والخوالده (٢٠١٣) دراسة بعنوان "اتجاهات طلبة الجامعات نحو المشاركة السياسية في الأردن"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرُّف على اتجاهات طلبة ثماني جامعات أردنية نحو المشاركة السياسية من خلال أداة الاستبانة، وتكوَّنت العينة من (٥١٥) طالباً وطالبةً تمَّ اختيارهم بطريقة عشوائية، وأكدت النتائج على أن اتجاهات الطلبة نحو المشاركة السياسية جاءت بدرجة متوسطة

لأسباب عدة أهمها تدني الوعي بأهمية المشاركة، أما عن توقعاتهم للمشاركة السياسية مستقبلا، فكانت بأنه سيكون هناك مشاركة سياسية مستقبلا، وآخر توقعاتهم هو انتسابهم للأحزاب السياسية.

وأجرى البحيري (٢٠١١) دراسة بعنوان: "العلاقة بين الدين والدولة: تجربة أندونيسيا"، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة مدى نجاح تجربة الكوتا النسائية التي طبقتها في عام ٢٠٠٤ بتخصيص الأحزاب السياسية (٣٠%) من مقاعد مرشحيها للنساء لخوض الانتخابات البرلمانية، بهدف تفعيل مشاركتهن في الحياة الدستورية، وقد تم ذلك بموجب تعديل الدستور الأندونيسي، وأدرج هذا الحق ضمن مواد الدستور، وهذه التجربة تشير إلى أنه لا يوجد كوتا أو حصة مخصصة للنساء في البرلمان، ولكن الأحزاب السياسية هي التي تدعم النساء في خوض الانتخابات، وأظهرت الدراسة نجاح التجربة الأندونيسية، حيث وصلت نسبة النساء في الانتخابات التشريعية في عام ٢٠٠٩ إلى (١٥%) من النسبة الكلية لأعضاء المجلس، وبزيادة واضحة عن نتائج الانتخابات في عام ٢٠٠٤ التي حصلت بموجبها النساء على(١١,١%)، ويرجع هذا إلى تعديل الدستور الأندونيسي الذي منح المرأة الحق في المشاركة في الانتخابات، وقبل تعديل الدستور لم يكن للأحزاب أي وجود في البرلمان على الساحة السياسية، وعمل الدستور على تحقيق هدفين: الأول يتمثل في مشاركة المرأة الأندونيسية، وحقق الهدف الثاني مشاركة لم تكن موجودة للأحزاب السياسية، وكشفت الدراسة عن أن الأحزاب الإسلامية التي رشحت النساء فاز مرشحوها بنسبة (٢٥ %) من أعضاء البرلمان الإندونيسي.

وأجرى الهزايمة والسعد (٢٠١١) دراسة بعنوان "مدى إدراك ناخبي منطقة غرب إربد لوصول أحد مرشحي المنطقة إلى قبة البرلمان التحديات الداخلية والحلول"، وتهدف هذه الدراسة إلى تعرف إدراك ناخبي منطقة غربي إربد للتحديات الداخلية التي تحول دون إيصال أحد مرشحي المنطقة إلى البرلمان كنائب عنها، والحلول المقترحة لهذه التحديات، وقد قامت فرضية الدراسة الرئيسة على أساس أن هناك علاقة بين المتغيرات الشخصية والتحديات الداخلية التي تواجه ناخبي المنطقة، ولتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من صحة الفرضية، فقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال عمل استبانة تكونت من قسمين: الأول خصص للخصائص الديمغرافية، والثاني للتحديات الداخلية والحلول، وتم توزيع (١٥٠٠) استبانة على الناخبين والناخبات، وتمَّ التعامل مع (١٣٠٠) من مجموع الاستبانات.

وهدفت دراسة الموسوي (٢٠١٠) إلى تحديد أسباب إخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية في الكويت في العامين (٢٠٠٨-٢٠٠٦)، وشملت الدراسة عينة قصدية مكوَّنة من (٥١٥) ناخباً من المواطنين الكويتيين من الجنسين ممن لديهم الحق في الترشيح والانتخاب. وتوصلت الدراسة إلى أن الأسباب الدينية هي أكثر الأسباب التي تساهم في إخفاق المرأة في الانتخابات، يليها الأسباب الاجتماعية، بينما كانت الأسباب السياسية في المرتبة الأخيرة وذلك حسب وجهة نظر المرشحات، أما

من وجهة نظر الناخبين فقد أظهرت الدراسة أن الأسباب المتعلقة بالتدريب هي أكثر الأسباب المؤدية إلى إخفاق المرأة تليها الأسباب الاجتماعية ثم الأسباب الدينية والأسباب الاقتصادية.

وأجرى مركز القاهرة للتنمية والدراسات الحقوقية والدستورية دراسة في عام (٢٠١٠) بعنوان: "التمكين السياسي للمرأة المصرية هل الكوتا هي الحل؟، وهدفت الدراسة إلى معرفة محددات التمكين السياسي للمرأة في المجتمع المصري. وأظهرت الدراسة أن أهم معوقات مشاركة المرأة السياسة تنطلق من الثقافة الذكورية السائدة والتي كان لها دور واضح في منظومة المعتقدات، والقيم والاتجاهات والممارسات المشتركة من قبل معظم الشرائح والفئات الاجتماعية في المجتمع المصري وتفضيلهم لانتخاب المرشحين الذكور، والتنشئة الاجتماعية عملت على نقل هذه الموروثات الاجتماعية وساهمت في تكوين نظرة عند أفراد المجتمع بأن العمل السياسي حكر على الرجال فقط، ولا يناسب عمل المرأة، وساهمت المشاركة المتدنية لموقع المرأة المصرية في المراكز الحكومية بهذه الصورة السلبية، وتصدر الخطاب الديني لشعارات المرشحين للانتخابات البرلمانية والمجالس المحلية، بالإضافة إلى ضعف مؤسسات المجتمع المدني المساند للمرأة، وتدني نسبة مشاركة في الأحزاب السياسية التي تبلغ (٥%)، بينما لا تتعدى مشاركتها كنائب في البرلمان (٢%)، وأوصت الدراسة بتبني تطبيق الكوتا النسائية في الانتخابات بشكل محدد بعدد من السنوات، حتى يتعود المجتمع على رؤية المرأة المصرية تشارك في المجالس البرلمانية، مما يعمل على تشجيع التصويت لها في حال الاقتناع ببرنامجها الانتخابي،كما أوصي بضرورة أن تلقى الكوتا المساندة والدعم الكافيين من المؤسسات الإعلامية, وزيادة الوعي لدى أفراد المجتمع بأهمية الدور السياسي للمرأة، وتنظيم حملات توعية لخفض الأمية القانونية والسياسية عند النساء لتمكينهن من النهوض بالمجتمع عن طريق اتخاذ إجراءات لحماية المرشحات من كل الضغوط والتهديدات التي يتعرضن لها.

وهدفت دراسة كل من الخاروف والحسين (٢٠١٠) إلى التعرف على مشاركة المرأة المرشحة للانتخابات النيابية في منظمات المجتمع المدني والأعمال التطوعية، وإلقاء الضوء على وضع المرأة الاقتصادي في فترة ترشيحها للانتخابات النيابية والآثار السلبية والإيجابية لخوض المرأة الانتخابات من وجهة نظر المرشحات للانتخابات النيابية للمجلس النيابي الخامس عشر ٢٠٠٧، وأظهرت نتائج الدراسة أهمية تدريب النساء المنوي ترشحهن في المرات القادمة في مجالا "إدارة الحملات، كسب التأييد، مهارات الخطابة، مهارات القيادة"، ورفع ثقافتهن السياسية، وتعريفهن بأهمية المشاركة السياسية، وأهمية تغيير الصورة النمطية للمرأة من خلال زيادة الوعي لدى أفراد المجتمع باهمية مشاركة المرأة في الحياة العامة، وفي البرلمان بشكل خاص، وتعديل قانون الانتخاب، واهمية تمويل الحملات الانتخابية للمرشحات للانتخابات.

وفي الجزائر أجرت نادية (٢٠٠٨) دراسة بعنوان: "موقع الحركة النسوية بين العالمين العربي والغربي"، واعتمدت الدراسة أسلوب المقارنة للحركة النسوية في العالمين العربي والغربي، وتوصلت إلى أن البيئة الاجتماعية والسياسية أهم متغير يتوقّف عليه نمط العمل السياسي للحركات النسوية، ويدعم حضورها في المجتمع.

وفي دراسة أجراها العمري (٢٠٠٧) هدفت بصورة أساسية لمعرفة أداء البرلمانيات الأردنيات في مجلس النواب الرابع عشر (٢٠٠٧– ٢٠٠٣) ودورهن في عملية صنع القرار السياسي، ومدى نجاحهن في الوظائف التشريعية والرقابية، وكشفت نتائج الدراسة عن أن أداء البرلمانيات الأردنيات في مجال استخدام أدوات الرقابة البرلمانية من أسئلة واستجوابات ومذكرات نيابية واقتراحات وطلبات مناقشة واقتراح القوانين وطرح الثقة بالحكومات كان ضعيفاً مقارنة مع أداء البرلمانيين الذكور

دراسة (مناعسة، ٢٠٠٧) بعنوان "التنمية السياسية والإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٨٩ – ٢٠٠٥"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق دراسة التطور الديمقراطي المتعلق بالتنمية السياسية والإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية، وقامت على توضيح الدور البارز الذي يلعبه النظام السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية من أجل تحقيق تنمية سياسية شاملة على مراحل، والإشارة إلى المؤسسات السياسية بكافة أنواعها الرسمية وغير الرسمية التي شملتها التنمية السياسية والإصلاح السياسي. وأكد الباحث أن المشكلة في عملية التنمية السياسية في الأردن هي خطوات متلاصقة بدأت بعودة الحياة البرلمانية والحياة الحزبية وإطلاق الشعارات والمواثيق الوطنية لكن هناك بعض الإشكاليات التي تواجهها عملية التنمية السياسية في الأردن والمتعلقة بإصلاح بعض القوانين الناظمة للحياة السياسية كقانون الأحزاب وقانون الانتخابات النيابية وقانون المطبوعة والنشر.

دراسة (العزام، ٢٠٠٦)، بعنوان: "دور البرلمانات في التنمية السياسية: حالة الأردن"، وقد هدفت هذه الورقة إلى الكشف عن الدور الذي يلعبه البرلمان الأردني في تحقيق التنمية السياسية و الإصلاح الديمقراطي، وأهم المعوقات التي تواجه البرلمان الأردني في تحقيق هذه العمليات، إضافة إلى تقديم عدد من التوصيات التي قد تسهم في تفعيل دوره، ولتحقيق هذا الهدف تناولت هذه الورقة نبذة سريعة لنشأة البرلمان الأردني وتكوينه، العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وظائف البرلمان الأردني، ومن ثم تحديد المعوقات التي تحد من فاعلية البرلمان الأردني في عملية التنمية السياسية، وقبل الخوض في هذه الموضوعات، فإنه من الضروري والمفيد تحديد مفهوم التنمية السياسية.

دراسة (القطارنة، ٢٠٠٦) بعنوان: "الإصلاح السياسي في الأردن تحديات الداخل وضغوط الخارج (١٩٨٩–٢٠٠٥)"، وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإصلاح السياسي داخل الأردن والتحديات الداخلية التي تعيق عملية الإصلاح السياسي، بالإضافة إلى الضغوط الخارجية التي تعيق عملية الإصلاح

السياسي بالإضافة إلى الضغوط الخارجية ومدى استجابة الأردن لها، وأكد الباحث أن هذه الدراسة تسلط الضوء على مجموعة من التحديات الداخلية التي تواجه عملية الإصلاح السياسي الداخلي، ومنها القضية الفلسطينية وما يترتب عليها من تحديات متمثلة في الهوية الوطنية وغيرها، بالإضافة إلى قانون الانتخابات والحياة الحزبية وحرية الصحافة؛ لأن هذه الأمور تُعدُّ الأساس لعملية الإصلاح السياسي وبحث عن عملية الإصلاح إذا كانت نابعة من إرادة داخلية تسعى إلى الإصلاح السياسي الشامل أم تلبية لرغبات وطموحات خارجية ومحاولة استرضاء الدول الغربية للحصول على المساعدات المالية والمنح اللازمة لمواجهة التحديات الاقتصادية .

وأجرت الزعابي (٢٠٠٦) دراسة بعنوان: "المشاركة السياسية للمرأة في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة حالة في دولة الإمارات العربية المتحدة"، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة مدى حصول المرأة الخليجية على حقوقها السياسية بشكل عام، والمرأة الإماراتية بشكل خاص، ومدى مشاركتها في صنع القرار، وأظهرت الدراسة أن الخلط بين العادات والتقاليد وأحكام الدين الإسلامي هو السبب في معاملة المرأة معاملة تختلف عن الرجل، وأن سبب عدم مشاركتها السياسية يعود للعادات والتقاليد التي تقدم مشاركة الرجل وترشحه للانتخابات أو في المشاركة السياسية .

وأجرى المقداد (٢٠٠٦) دراسة بعنوان: "المرأة والمشاركة السياسية في الأردن، دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٣م"، وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع مشاركة المرأة الأردنية في الحياة العامة من خلال تشخيص نشاطها في التنظيمات والاتحادات القائمة من جهة، وتجربتها في المشاركة السياسية في المجالس التشريعية من جهة أخرى، وذلك بناءً على نتائج الانتخابات النيابية للمجلس التشريعي الرابع عشر (2003) ، وأظهرت الدراسة أن العوامل الاجتماعية والثقافية والإعلامية ما زالت متجذرة في المجتمع لانتخاب الرجل، وأن المسؤولية تقع على عاتق المرأة نفسها، فهي ما زالت لا تنتخب جنسها. لذا، يجب أن تستفيد من المواقع التي منحتها لها الحكومة من خلال نظام الانتخاب المعدل "نظام الكوتا"، ومن المواقع التي وصلت إليها من خلال التعيين، وأوصت الدراسة بالإبقاء على "الكوتا النسائية" للدورة الانتخابية المقبلة؛ وذلك للمساعدة في تغيير النظرة المجتمعية للمرأة من خلال وجودها في المواقع المختلفة .

أجرى كل من الموسوي وأسيري (٢٠٠٣)، دراسة بعنوان: "وضع المرأة في المشهد السياسي في مملكة البحرين"، وقد هدفت الدراسة إلى عرض تصور عن المشهد السياسي في مملكة البحرين، وإلقاء الضوء على دور المرأة في ذلك المشهد، وقد كان من أبرز نتائج الدراسة عدم تقبل المجتمع البحريني لوجود النساء في مراكز القرار، الأمر الذي حدَّ من مشاركتهن في الجوانب السياسية، وأن العادات والتقاليد تؤثر بدرجة واضحة على مشاركة المرأة البحرينية في التنمية السياسية .

قام كل من شتيوي والداغستاني (١٩٩٤) بدراسة لتحديد اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو دور المرأة الأردنية في المجتمع وفي الحياة السياسية، وكشفت الدراسة عن أن (٧٧%) من الذكور و (٧٨%) من الإناث يعتقدون أن الرجل لديه قدرة أكبر من المرأة على العمل السياسي، وأن (٥٢%) من المبحوثات أفدن أن اختيار المرشح كان قرارهن دون التأثير عليه من أحد، في حين أنّ (٣٥%) أفدن بأن القرار كان بيد أحد أفراد الأسرة، و (٦%) أفدن بأن القرار كان بيد الأقارب من غير أفراد الأسرة، وأخطر النتائج التي كشفتها الدراسة تظهر في حال تساوي أو تنافس مرشحين في الدائرة الانتخابية، أحدهما رجل والآخر امرأة، علماً بأن كلاً منهما يتمتع بالكفاءة والقدرة, أفاد (٦٨,٥%) من المستجوبين بأنهم سيختارون الرجل، وأن (٢١,٦%) سيختارون المرأة .

**ثانياً: الدراسات الأجنبية:**

أجرى (Schaefer and Bassiony, 2011) دراسة بعنوان: "المشاركة السياسية في القاهرة بعد أحداث ٢٥ يناير"، وهدفت الدراسة إلى معرفة تأثير أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ على الوعي السياسي والمشاركة السياسية لأبناء القاهرة بعد هذه الأحداث، وتكونت عينة الدراسة من أبناء القاهرة ممن تقع أعمارهم بين ١٨-٣٠ سنة، واستخدمت الدراسة أداتي الاستبيان والمقابلة. وأشارت النتائج أن الأحداث كان لها تأثير إيجابي على أفراد عينة الدراسة، فقد زادت من وعيهم ومشاركتهم السياسية، حيث كانت استجابة (١٢٠) فرد من عينة الدراسة إيجابية، مما يشير إلى أن أحداث ٢٥ يناير كان لها تأثير إيجابي على الوعي السياسي لأبناء القاهرة.

وهدفت دراسة أكاند (Akande, 2007) إلى تقييم السياسة الشرق أوسطية للنساء في البرلمان، وكشفت الدراسة عن أن منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي يعانيان من المشاركة السياسية للمرأة ويشهدان تقدماً بطيئاً في وصول المرأة إلى مواقع في المجالات السياسية خاصة في العمل البرلماني أو المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بعكس دول العالم الأخرى التي شهدت تقدماً ملحوظاً في مواقع المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة، وأوصت الدراسة بتوعية المجتمع بأهمية دعم المرأة وتمكينها للمشاركة السياسية من خلال إصدار أنظمة وقوانين للكوتا النسائية، ومن خلال استخدام مؤسسات التنشئة الاجتماعية، خاصة الأسرة والتربية والتعليم، في التوعية بأهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية.

دراسة (Kristie Barber, 2007) حول مدى قوة الروابط القبلية المناطق الريفية والحضرية في عمان وزنجبار، فقد خلصت الدراسة إلى أن القبيلة ما زالت قوية في سلطنة عُمان، وأنَّها قويت بين الطرفين على مر التاريخ على الرغم من التغيرات التي شهدتها عُمان.

أما فالنتين مقدم (Moghadam,2006) ، فقد أعدت دراسة حول "الحوكمة ومواطنة المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، وقد هدفت الدراسة إلى دراسة مواطنة المرأة ومشاركتها في الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتركيز على حقوق المواطنة المدنية والسياسية للمرأة، ومشاركتها في البناء السياسي القضائي، والمطالب المقدمة للدولة بهدف تحسين مشاركتها والتوعية في مجالات حقوقها المتنوعة، وتصف الدراسة السياسات والبرامج الهادفة لتحسين مشاركة المرأة في الحوكمة، مثل: الحصص الدستورية والحصص المخصصة لها في الأحزاب السياسية، وكذلك إصلاح قانون الأسرة وتعيين النساء في المناصب العليا في الحكومة والقضاء، وكشفت الدراسة عن أن التحصيل العلمي والتشغيل يدعمان مشاركة المرأة في الحركات النسائية، فالمرأة المتعلمة تعليماً عالياً هي التي تثير أسئلة حول المكانة القانونية والوضعية الاجتماعية للمرأة، وتشارك في المنظمات النسائية وتنادي بالإصلاحات القانونية والسياسية، وأن مشاركة المرأة والمطالبة بحقوقها تخضع إلى حد بعيد لموافقة النخب السياسية والمسؤولين في الدولة والقيود التي تفرضها الأطر القانونية والسياسية مثل: قوانين الأسرة التي يطلق عليها قوانين الأحوال الشخصية .

وأجرى (Benjamin, 2003) دراسة بعنوان: "الديمقراطية والتربية"، وهي دراسة نوعية هدفت إلى التأكيد على العلاقة بين الديمقراطية والتعليم ودور المؤسسات التعليمية في ذلك. وقد ركز الباحث على المعاني والأدوار الديمقراطية والتعليم والآلية السياسية والفكرية في كندا، وجهود إدخال الديمقراطية للمؤسسات التعليمية من خلال نوعين، الأول يتطلب دورا أكبر لإدارة المؤسسات التعليمية في صنع القرارات، والثاني يتطلب مشاركة أوسع من المجتمع في الرقابة والمساءلة للإدارات التعليمية، وبينت نتائج الدراسة أن كلا النوعين لم يؤديا إلى تطوير أفضل في تعليم الطلبة، الأمر الذي يحتم إعادة النظر في السياسية التربوية في هذا المجال، وتبني أشكالاً جديدة للممارسات الديمقراطية بما يضمن المشاركة السياسية.

قام كل من زولتان وآلن (Zoltan & Alan, 1998) بدراسة عنوانها: "جغرافية الانتخابات البرلمانية في المجر - 1994"، وركزت على تحليل الانتخابات ضمن هيكل النظام السياسي، مع الأخذ في عين الاعتبار تحديد تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية في تغيير اتجاهات الناخبين في المجتمع نحو المرشحين للانتخابات، وخلصت الدراسة إلى أن العوامل الثقافية والاجتماعية لها اكبر الأثر في وجهات نظر الناخبين من خلال البرامج الانتخابية وقدرتها على التطوير والتجديد ومواكبة احتياجات المجتمع.

دراسة (Davis, 1997) بعنوان: "القبيلة والثورة في ليبيا"، التي هدفت إلى بيان العلاقة بين القبيلة والدولة، وتصور الليبيين حول افكار القذافي في مجتمع اللادولة الذي تجسد في اعتبار القبيلة بديلا للدولة

والسلطة، وتوصلت الدراسة إلى أن الليبي يشعر أن علاقة الدم والقرابة تتسم بالديمومة والثبات في المجتمع الليبي.

**ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:**

على الرغم من أهمية الدراسات المذكورة بما قدمته من معلومات، تُعدُّ دراستي مرجعية للمهتمين في بيانات دور المرأة في الحياة السياسية، وأنها أساس قيام السلطة، وأنها مازالت هي الداعم الرئيس للسلطة الحاكمة، واستمرارية فاعلية دور المرأة في ترشيخ الحياة السياسية في الوطن العربي.

وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة سعيها للوقوف على أهم المشكلات التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان بشكل عام والمنتسبات لاتحاد المرأة بشكل خاص في مواقع اتخاذ القرارات الإدارية والسياسية في القرن الحادي والعشرين، مع أن الأردن متميز بالمناخ الديمقراطي والاستقرار السياسي، ويتوقع أن تخلص هذه الدراسة إلى نتائج وتوصيات تساعد صناع القرار وراسمي السياسات في تخطي المعوقات، وزيادة نسبة مشاركة المرأة في الحياة العامة بشكل عام، والحياة السياسية بشكل خاص.

**الإطار النظري:**

دخلت المرأة بعض الوظائف التي كان يسيطر عليها الرجال، فبينما كان الرجل يحتكر الوظائف المكتبية باتت النساء الآن تشغلها بشكل نموذجي، وبرزت نسبةٌ عاليةٌ في تمثيل النساء في الفئات الإدارية وفي الوظائف المحترفة والفنَّية، وقد خرقت الكثير من النساء السقف الزجاجي (وهو حاجز تجد النساء صعوبةً في التقدم وراءه في وظائف صنع القرار والوظائف الإدارية الهامة ويعكس تمييزاً اجتماعياً واقتصادياً)، ويشغلن الآن مناصب رفيعة المستوى، ورغم مشاركتهن المتزايدة في القوة السياسية وبعض التطورات الاجتماعية لا تزال أغلبية النساء محرومات وأقلَّ حظاً بالنسبة للرجل وتستمر أشكالٌ مختلفةٌ من التمييز (Al-Jamali, et.al., 2010).

إنَّ عدم المساواة في الحقوق سواء كانت اقتصادية أو مدنية أو عائلية يعتبر مصدرًا قوياً للتمييز والاستعباد الاجتماعي ويمكن أن نربط المسائل المتعلقة بالتمييز ضد النساء في العمل من خلال:

مسؤوليات العائلة وقيودها: بعض المجتمعات تفرض على المرأة عدم المشاركة في العمل السياسي أبداً وخصوصاً بعد الزواج والإنجاب، وإذا كان لا بدَّ وأن تعمل، فهو تحت ضغط الحاجة الاقتصادية الملحَّة، فالمرأة في مجتمعاتنا لا تزال مرغمة على الاختيار بين الأطفال والعمل أو التغلب على الحاجة للتوفيق بين واجبات الوظيفة والمسؤوليات الأسرية، وإلا فإنَّها قد تستمر في التعثر في مهنتها إذا لم تستطع التوفيق بين واجبات الوظيفة ومسؤولياتها المنزلية مما قد يحرمها من العمل لتحسين تعليمها

ومهاراتها مما يؤهلها لإشغال وظائف أعلى، وهنا لا بدَّ من تعزيز الشراكة المتساوية بين الرجل والمرأة في الحياة العائلية وفي المجتمع، والتركيز على مسؤولية الرجل والمرأة المتساوية في العناية بالأطفال وتكون مشاطرة المسؤوليات العائلية أكثر تكافئا ولابد من توفير دعمٍ اجتماعيٍّ وبناً تحتية لتمكين المرأة والرجل من التوفيق بين مسؤوليات العمل والعائلة (العوضي، ٢٠٠٢) .

عدم المساواة في التعليم والتدريب: التعليم والتدريب ضروريان لتحقيق المساواة، فما زالت مستويات تعليم وتدريب المرأة أدنى، وما زال إعداد المرأة لدخول سوق العمل ونوعية العرض لعمل الإناث أضعف منها بالنسبة للرجل، وما زال التمييز في وصول الفتاة إلى التعليم يواجه مصاعب عدة بسبب العرف والزواج والحمل المبكرين؛ فتقوم الفتاة بعمل منزلي ثقيل منذ سن مبكرة، وغالباً ما ينتج عنه أداء مدرسي ضعيف، أو التسرب من النظام التعليمي. وكثيراً ما تكون المرأة محرومة من فرص التدريب وإعادة التدريب على مستوى المنشأة التي تعمل فيها؛ لأنها تفتقد إلى الأقدميِّة والمؤهلات بالمقارنة مع الرجل، أو أن أصحاب العمل يدركون أن العوائد من الاستثمار في تدريب النساء أدنى مما هي للرجل، وهذا يؤثر على فرصتها لرفع مستوى مهاراتها وتنويعها ومرونتها، فضلاً عن قدرتها على التكيُّف والتكنولوجيا وعمليات الإنتاج المتغيرة (Glenn & Walters, 1986).

الفوارق والتمييز في الأجر: تبقى أحد أشكال اللامساواة المستمرة بين الرجل والمرأة، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى ما يأتي (Jeffries, et.al., 2006):

أ- تعكس الأجور عائداً اقتصادياً للرأسمال البشري مكتسباً عبر التعليم والتدريب والخبرة، أو فطرياً مثل: القوة البدنية، والذكاء، وتأثير الأسرة والمجتمع، وهذا سبب كبير للفوارق بين الرجل والمرأة واستخدامات كهذه لن تكون في صالح المرأة.

ب- يؤثر الفصل الوظيفي بحق المرأة على أجرها مباشرة بوضعها في وظائف ذاتُ أجرٍ متدني، أو بشكل غير مباشر بحصرها في وظائف خاصة، أو التنافس الكبير على عدد محدود من الفرص.

ج- قد تختار المرأة أو تُجبر على قبول وظائف يكون من السهل فيها التوفيق بين العمل المنزلي والعناية بأسرتها والعمل بأجرٍ، واجتماعياً قد لا تتمتع المرأة بالثقة الكافية لخوض وظائف يسيطر عليها الرجال تقليدياً.

د- قد تنجم الفوارق في الأجر داخل الوظيفة، أو فئة من الوظائف داخل مؤسسة، وقد تكون الفوارق في الأجر نفسها صغيرة نوعاً ما في منشأة ما، إلا أن الأمر مختلف عبر الشركات، عموماً تميل النساء إلى العمل في الوظائف ذات الأجر المتدني.

وتُعدُّ الظروف العائلية الأسريَّة من المشكلات التي تواجه المرأة نتيجة لتحمل أعباء القيام بالواجبات المنزليَّة وتوفير مستلزمات المعيشة اليومية وأعباء مسؤولية الأبناء وتربيتهم وتنشئتهم التنشئة الصحيحة، إضافة إلى الأعباء الوظيفيَّة والقياديَّة وما تتطلبه من التزاماتٍ كثيرةٍ، الأمر الذي يثقل كاهل المرأة، فتركيز الاهتمام على جانب قد يكون على حساب الجانب الآخر فيؤثر في مستوى أدائها لهذا الجانب، إضافةً إلى ذلك، فهنالك الكثير من الأزواج الذين يستخدمون أسلوب الضغط على زوجاتهم من أجل ترك العمل أو الموقع القيادي والتفرغ للشؤون العائلية، مما يؤدي بالمرأة في كثير من الأحيان تنصاع للأمر وتترك العمل خوفاً على تماسك عائلتها وحياتها الزوجيَّة (عبد الهادي، ٢٠٠٩).

وتعدُّ نقص الخدمات الاجتماعية التي تخفِّف الأعباء عن المرأة، كخدمات رعاية الأطفال ودور الحضانة في مكان العمل أو خارجه، لاسيما بعد أن تقلَّص دور الجدَّات والخالات والعمَّات كما كانت الحال في نطاق الأسر الممتدة سابقاً، مما يضطرها في كثير من الأحيان إلى التوقف عن العمل (نصار، ٢٠٠٢).

فطول ساعات العمل هو ما يزعج المرأة لما تحسّه من تقصيرٍ دائمٍ في حقِّ أسرتها بسبب غيابها الطويل عنهم وعدم إشرافها عليهم، خصوصًا في المراحل الأولى من طفولتهم، حيث يحتاج الطفل إلى رعايةٍ دائمةٍ ومباشرةٍ من قبل أمِّه، وهذه المشكلة المهمة بالإمكان تجاوزها، أو التقليل من سلبياتها بتوفير حضانات وغرف رعاية في أماكن عمل المرأة بأسعارٍ رمزيةٍ تغطي احتياجات تشغيلها، وتوظيف حاضناتٍ مدرباتٍ للإشراف عليها؛ لتتمكن المرأة من الاطمئنان على أطفالها وملاحظتهم بين فترةٍ وأخرى، وخصوصًا في حالات مرضهم، وقضاء أوقات معهم في فترات الراحة أو الغداء، وهذه خدمة مهمة معمول بها في كثير من الدول المتقدمة التي تهتم بالمرأة وبوضع الأسرة فيها (الغصون، ٢٠٠٥).

إنَّ نظرة المجتمع لعمل المرأة والتقاليد العائلية والعادات الاجتماعيَّة، يُعدُّ من المشكلات التي تواجهها في محيط العمل؛ إذ غالباً ما تلجأ للقيام بالأعمال التقليديَّة واتكالها في قراراتها على الرجل وخضوعها الكليِّ له، فتجابه بعدم التشجيع والرضا والمعارضة من قبل جميع من يحيط بها عندما ترغب في العمل في المجالات الأخرى خاصة المواقع القياديَّة (Zaman, 1996).

وتتويجاً لجهود ومطالب المرأة الأردنية في ممارسة حقوقها السياسية في المشاركة في الحياة النيابية (ترشيحاً واقتراعاً)، وللمرة الأولى في الأردن ومنذ عام ١٩٧٤ أصبحت المرأة تمارس حقها ناخبة ومرشحة على مستوى الانتخابات البلدية، أو البرلمانية بموجب القانون المعدل لقانون انتخاب مجلس النواب (الخاروف والحسين، ٢٠١٠).

وتعدُّ الانتخابات النيابية أو البلدية من أهم أسباب الصراع بين أفراد المجتمع الأردني، حيث تولي العشائر الأردنية اهتماماً كبيراً في الحفاظ على المكانة الاجتماعية؛ لهذا تتميز العلاقات الاجتماعية بين العشائر الأردنية بالتماسك والترابط القوي بين أفرادها، وتلعب العصبية القبلية دوراً أساسياً في مجريات العملية الانتخابية؛ إذ إن كل عائلة ضمن العشيرة تصوت لمرشحيها؛ لأن الانتخابات تتم في هذه المناطق على أساس تقليدي عشائري، ومن لم يذهب للاقتراع أو المشاركة لدعم المرشح الممثل للعشيرة يعرِّض نفسه للوم والعتب من العشيرة، وتصل نسبة الاقتراع (٨٩%) في بعض المناطق العشائرية (الخزاعي، ٢٠٠٧).

وفي مثل هذه الأجواء التنافسية، فإنَّ المرأة الأردنية لا ترشِّح نفسها للانتخابات النيابية أو البلدية إلا من خلال العشيرة لضمان فوزها في الانتخابات، وفي ظل المرشَّح الذكر، فإن النساء الأردنيات، إما أن يخضن الانتخابات مستقلات عن العشائر أو بالصفة الحزبية، وهذه خطوة بحاجة إلى دراسة وعناية؛ لأنها غير محسومة النتائج، باعتبار أن المحيط الاجتماعي المعني بالصراع يشمل كل الجماعات، سواء كانت صغيرة، كالجماعات البسيطة، أو كبيرة كالعشائر والقبائل والعائلات والتجمعات السكنية والأحزاب السياسية في المدن، لهذا نجد المجتمع الأردني يكون في حال استنفار ومتابعة ومراقبة لكل مجريات العملية الانتخابية، وخاصة الدعم والمساندة الاجتماعية المرتبطة بالصلات القرابية والعشائرية. وفي هذا السياق، فإنَّ الأطراف المتنافسة في الانتخابات لا ينحصر اهتمامها بالفوز، بل تهدف إلى وضع المنافسين في حالة حياد وتهميش للحفاظ على الجاه والقوة والمكانة الاجتماعية، وهذا ما يتطابق مع نظرية الصراع الاجتماعي (المقداد، ٢٠٠٦).

إنَّ المتتبِّع لمسيرة المرأة الأردنية يلمس الاهتمام المتزايد بقضايا المرأة على المستويين الرسمي والأهلي، لاسيما على صعيد سياسات تفعيل المساواة فيما يتعلق بحقوق المرأة وتمكينها من رفع سويتها في المجتمع. فلقد حرص النظام السياسي الأردني على منح المرأة جميع حقوقها في مجالات الحياة كافة، وقد أكد ذلك في دستور الدولة والقوانين والتشريعات الأردنية المختلفة، ومن خلال الانضمام للاتفاقيات المبرمة على مختلف المستويات، وتدعيم حقوق المرأة، حيث جاء في الدستور الأردني لعام (١٩٥٢)، ما يضمن للمرأة حق ممارسة حقوقها السياسية على قدم المساواة مع الرجل، ويعطيها حق التصويت والترشيح على مستوى الانتخابات المحلية والبرلمانية، ويوفر لها فرصة كبيرة للقيام بدور فاعل في مختلف المجالات الاجتماعية والتنموية؛ فقد نصت الفقرة (١) من المادة السادسة على ما يأتي: "الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وأن اختلفوا في العرق، أو اللغة، أو الدين"، كما تنص الفقرة (٢) من المادة نفسها عل ما يأتي: "تكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها وتكفل الطمأنينة، وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين" (الدستور الأردني، ١٩٥٢).

وتتويجاً لجهود ومطالب المرأة الأردنية في ممارسة حقوقها السياسية في المشاركة في الحياة النيابية (ترشيحاً واقتراعاً)، وللمرة الأولى في الأردن ومنذ عام ١٩٧٤، أصبحت المرأة تمارس حقها ناخبة ومرشحة على مستوى الانتخابات البلدية، أو البرلمانية بموجب القانون المعدل لقانون انتخاب مجلس النواب (وزارة الداخلية، ٢٠٠٧)، وتشكلت هيئة وطنية بتوجيه من الملك عبدالله الثاني بن الحسين لوضع وثيقة الأردن أولاً، وصدرت الوثيقة بتاريخ 2002/10/30، ودعت إلى: "تحقيق توافق اجتماعي بين الأردنيين والأردنيات أفراداً وجماعات، وضرورة مراعاة تمكين المرأة من المشاركة (انتخاباً وترشيحاً)، وضمان وصول سيدات للبرلمان عبر حصة نسائية، على أن تكون بصورة مؤقتة وانتقالية" (وزارة الإعلام، ٢٠٠٢)، وفي شهر شباط عام ٢٠٠٣ صدر القانون المؤقت رقم (١١) لسنة (٢٠٠٣)، وبموجب المادة (٢٤) فقرة (ج) تمَّ تخصيص (٦) مقاعد للإناث في مجلس النواب (وزارة الداخلية، ٢٠٠٣)، وفي عام (٢٠١٠)، صدر تعديل لقانون الانتخاب تمَّ بموجبه مضاعفة عدد مقاعد الكوتا النسائية، ليصبح بموجب القانون الحالي (١٢) مقعداً (وزارة الداخلية،٢٠١٠)، وهذا التعديل يضاعف فرصة المرأة الأردنية للفوز في الانتخابات، وتفعيل دورها للمشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات التنموية، وإثبات وجودها في الحراك الاجتماعي والتنموي والسياسي.

**منهجية الدراسة:**

استندت الدراسة على المنهج الوصفي- التحليلي في تغطية متطلبات الإطار النظري وعرض الدراسات السابقة، فضلاً عن إجراء المسح المكتبي إزاء الطروحات النظرية المتعلقة بمتغيرات وأبعاد الدراسة، وإلى جانب ذلك تم اعتماد البحث التحليلي الميداني، لغرض جمع المعلومات عبر المسح الشامل واستخدام الاستبانة في ذلك، وتحليلها من خلال استخدام(SPSS. 16.1) والاختبارات الإحصائية الأخرى، للإجابة عن سؤال الدراسة.

**مجتمع الدراسة وعينته:**

يتمثل مجتمع الدراسة من جميع المنتسبات لاتحاد المرأة الأردنية، ويتوزع هذا المجتمع على (٢٢٦٤) امرأة بالاعتماد على سجلات الاتحاد، تمَّ أخذ عينة طبقية بسيطة تمثل (٢٥%)، وقد تم توزيع (٥٦٦) استبانة على عينة الدراسة، وتمَّ توزيع الاستبانات على جميع مفردات العينة، فاسترد منها (٤٥٦) استبانة أي ما نسبته (٨٠,٦%) من حجم عينة الدراسة، واستبعدت (١٣) استبانة لعدم صلاحيتها للتحليل، وبذلك أصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (٤٤٣) استبانة، مشكِّلةً بذلك (٨٢,٣%) من عينة الدراسة، وما نسبته (١٩,٦%) من مجتمع الدراسة، والجدول (١) يبين خصائص عينة الدراسة.

**جدول (١) لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية**

| المتغير | فئات المتغير | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| المؤهّل التعليمي | ثانوية عامة فما دون | 29 | %6.5 |
| | دبلوم متوسط | 63 | %14.2 |
| | بكالوريوس | 283 | %63.9 |
| | دراسات عليا | 68 | %15.3 |
| الخبرة | ٥ سنوات فأقل | 65 | %14.7 |
| | ٦-١١ سنة | 116 | %26.2 |
| | ١٢-١٧ سنة | 178 | %40.2 |
| | ١٨ سنة فأكثر | 84 | %١٩ |
| العمر | ٢٥ سنة فأقل | ٩٢ | %٢٠,٨ |
| | ٢٦-٣٦ سنة | 123 | %27.8 |
| | ٣٧-٤٧ سنة | 178 | %40.2 |
| | أكثر من ٤٨ سنة | 50 | %11.3 |
| الحالة الاجتماعية | عزباء | 98 | %٢٢,١ |
| | متزوجة | 320 | %٧٢,٢ |
| | أرملة | 19 | %٤,٣ |
| | مطلقة | 6 | %١,٤ |

يظهر من الجدول (١) أن (٦٣,٩%) من الحاصلات على درجة البكالوريوس، مقابل (١٤,٢%) من حملة دبلوم متوسط وثانوية عامة، وأخيراً جاءت نسبة اللواتي مؤهلاتهن ثانوية عامة فما دون في المرتبة الأخيرة، إذ بلغت (٦,٥%).

وفيما يتعلق بالخبرة، فقد شكلت اللواتي خبرتهن من (١٢-١٤ سنة) ما نسبته (٤٠,٢%) وهي أعلى نسبة، وأن (٢٦,٢%) من العاملات كانت خبرتهن من (٦-١١ سنة)، وأن (١٩%) من كانت خبرتهن (١٨ سنة فأكثر)، وأخيراً جاءت نسبة اللواتي خبرتهن أقل من ٥ سنوات في المرتبة الأخيرة، إذ بلغت (١٤,٧%).

وفيما يتعلق بمتغير العمر، فقد احتلت الفئة العمرية (٣٧-٤٧ سنة) أعلى نسبة بواقع (٤٠,٢%)، يلي ذلك الفئة العمرية (٢٦-٣٦ سنة) بنسبة (٢٧,٨%) من العاملات، وهي نتيجة منطقية، وجاء في المرتبة الثالثة الفئة العمرية (٢٥ سنة فأقل) بنسبة (١٤%)، في حين بلغت نسبة الأعمار ضمن الفئة العمرية (٥١ سنة فأكثر) بنسبة (٦,٨%).

وفيما يتعلق بمتغير الحالة الاجتماعية، فقد جاءت نسبة المتزوجات أعلى نسبة بواقع (٧٢,٢%)، يلي ذلك فئة عزباء بنسبة (٢٢,١%)، وجاء في المرتبة الثالثة الأرامل بنسبة (٤,٣%) في حين بلغت نسبة المطلقات (١,٤%).

**أداة الدراسة:**

لتحقيق هدف هذه الدراسة المتمثلة في دراسة المشكلات التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان من وجهة نظر المنتسبات لاتحاد المرأة الأردنية، فقد تم تطوير أداة الدراسة بالاعتماد على الأدب النظري للمشكلات التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان، إضافة إلى الاطلاع على عدد من الاستبانات المستخدمة في الدراسات السابقة ذات العلاقة، وقد تم مراعاة أن تكون الاستبانة متكيفة مع البيئة المبحوثة، وتشتمل أداة الدراسة على جزأين هما:

**الجزء الأول (المتغيرات الديمغرافية):**

ويتكون هذا الجزء من أربعة عوامل ويتضمن في الآتية: (العمر، والمؤهّل التعليمي، والخبرة، والحالة الاجتماعية).

**الجزء الثاني:** المتغير المستقل (المشكلات التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان): وتمت صياغة فقرات هذا المتغير من خلال الاستعانة بدراسات كل من (الزعابي، ٢٠٠٦؛ المقداد، ٢٠٠٦؛ العمري، ٢٠٠٧). ويتضمن هذا الجزء المتغيرات التالية: (المشكلات التنظيمية، والمشكلات الاجتماعية، والمشكلات الشخصية).

**صدق أداة الدراسة:**

لقد تمَّ عرض الاستبانة على (٦) محكِّمين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، وطلب منهم تنقيح ومراجعة فقرات الاستبانة، من حيث مدى وضوح الفقرات وجودة صياغتها اللغوية، ومدى انتمائه للمجال، وتعديل أو حذف أي من الفقرات التي يرون أنها لا تحقق الهدف من الاستبانة، حيث جمعت البيانات من المحكمين بعد ذلك، وتمت إعادة صياغتها وفق ما اتفق عليه (٨٠%) من المحكمين، حيث استقرت غالبية آرائهم على تعديل بعض العبارات، أو استبدال كلمات بأخرى وفق ما يناسب البيئة المبحوثة.

**ثبات أداة الدراسة:**

جرى التأكد من ثبات الأداة بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test-retest) وذلك بتوزيعها على عينة استطلاعية من مكونة من (٢٥) مبحوثاً من خارج مفردات العينة، وبفارق أسبوعين بين مرتي التطبيق، حيث جرى استخراج معامل الثبات، للأداة بصيغتها النهائية الكلية، ولكل بُعد من أبعاد الدراسة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (٢) الآتي:

**جدول (٢) قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي للأداة ككل وكل بُعد من أبعاد الدراسة**

| البعد | المتغير | معامل الثبات | |
|---|---|---|---|
| | | Test-Retest | Alpha |
| ١ | ضعف التأهيل والتدريب | ٠,٨٨ | ٠,٨٧ |
| ٢ | عدم المساواة مع الرجل | ٠,٨٩ | ٠,٨٦ |
| ٣ | ضعف الدعم الحكومي | ٠,٨٥ | ٠,٨٤ |
| ٤ | ضعف الدعم العشائري | ٠,٨٧ | ٠,٨٢ |
| ٤-١ | المشكلات التنظيمية | – | – |
| ١ | نظرة المجتمع للمرأة | ٠,٨٨ | ٠,٨٥ |
| ٢ | نقص الخدمات المساندة للمرأة | ٠,٨٩ | ٠,٨٦ |
| ٣ | الظروف العائلية | ٠,٩٢ | ٠,٨٩ |
| ٤ | الظروف العشائرية | ٠,٨٦ | ٠,٨٣ |
| ٤-١ | المشكلات الاجتماعية | – | – |
| ١ | عدم كفاية الدخل الشهري | ٠,٨٨ | ٠,٨٧ |
| ٢ | طبيعة الدور المزدوج للمرأة | ٠,٨٤ | ٠,٨٢ |
| ٢-١ | المشكلات الشخصية | – | – |

تشير النتائج الواردة في الجدول (٢) إلى أن معاملات الثبات لأبعاد المشكلات التي تواجه المرأة العاملة تراوحت بين (٠,٨٣-٠,٨٩)، أما بالنسبة للعامل التابع الالتزام التنظيمي، فقد تراوحت بين معاملات الثبات (٠,٨٩-٠,٩١)، وتعتبر هذه القيم مقبولة لأغراض الدراسة، علما أن نسبة الاتساق الداخلي المقبولة هي (٠,٦٠ فما فوق).

**المعالجة الإحصائية:**

لمعالجة الدراسة إحصائياً، تمَّ استخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.16.1) في معالجة البيانات للإجابة عن أسئلة الدراسة، وفقاً للمعالجات الإحصائية التالية: حساب التكرارات

والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة، وحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للإجابة عن أسئلة الدراسة.

الإجابة عن السؤال الأول: ما هي المشكلات (التنظيمية والاجتماعية والشخصية) التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان؟

**جدول (٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان**

| الرقم | أبعاد المشكلات التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النسبة المئوية | الرتبة | المستوى بالنسبة للمتوسط الحسابي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | المشكلات التنظيمية التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان | ٣,٤٨ | ٠,٥٩ | %٦٩,٦٠ | ٣ | متوسط |
| ٢ | المشكلات الاجتماعية التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان | ٣,٥٠ | ٠,٥٦ | %٧٠,٠٠ | ٢ | مرتفع |
| ٣ | المشكلات الشخصية التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان | ٣,٥٧ | ٠,٥٣ | %٧١,٤٠ | ١ | مرتفع |
| – | المتوسط الكلي | ٣,٥٢ | ٠,٥٥ | %٧٠,٤٠ | – | مرتفع |

يظهر من الجدول (٣) أن المتوسط العام للمشكلات التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان بلغ (٣,٥٢)، وانحراف معياري (٠,٥٥) وبنسبة (٧٠,٤٠%)، وهذا يعني أن تصورات المرأة للمشكلات التي تواجها في الانتخابات البرلمانية ذات مستوى مرتفع.

وبتحليل أبعاد المشكلات التي تواجه المرأة في الانتخابات البرلمانية، يتضح أن بُعد المشكلات الشخصية التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان احتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٣,٥٧)، وانحراف معياري (٠,٥٣)، وبنسبة (٧١,٤٠%) يليه بُعد المشكلات الاجتماعية التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان بمتوسط حسابي بلغ (٣,٥٠)، وانحراف معياري (٠,٥٦) وبنسبة (٧٠%)، وفي المرتبة الأخيرة جاء بُعد المشكلات التنظيمية التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان بمتوسط حسابي بلغ (٣,٤٨)، وانحراف معياري (٠,٥٩) وبنسبة (٦٩,٦٠%) .

هذا، وقد تمَّ تحليل فقرات كل بعد من أبعاد المشكلات التي تواجه المرأة في الانتخابات البرلمانية، وعلى النحو الآتي:

**١. المشكلات التنظيمية التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان**

**جدول (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات التنظيمية التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان**

| الرقم | أبعاد المشكلات التنظيمية | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النسبة المئوية | الرتبة | المستوى بالنسبة للمتوسط الحسابي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | ضعف التأهيل والتدريب | ٣,٥٦ | ٠,٥٨ | %٧١,٢٠ | ١ | مرتفع |
| ٢ | عدم المساواة مع الرجل | ٣,٤٤ | ٠,٦٤ | %٦٨,٨٠ | ٤ | متوسط |
| ٣ | ضعف الدعم الحكومي | ٣,٤٥ | ٠,٦٢ | %٦٩,٠٠ | ٣ | متوسط |
| ٤ | ضعف الدعم العشائري | ٣,٤٧ | ٠,٦٠ | %٦٩,٤٠ | ٢ | متوسط |
| – | المتوسط الكلي | ٣,٤٨ | ٠,٥٩ | %٦٩,٦٠ | – | متوسط |

يظهر من الجدول (٤) أن المتوسط العام للمشكلات التنظيمية التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان بلغ (٣,٤٨)، وانحراف معياري (٠,٥٩) وبنسبة (٦٩,٦٠%)، وهذا يعني أن تصورات المرأة للمشكلات التنظيمية ذات مستوى متوسط.

وبتحليل أبعاد المشكلات التنظيمية، يتضح أن بُعد ضعف التأهيل والتدريب احتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٣,٥٦)، وانحراف معياري (٠,٥٨)، وبنسبة (٧١,٢٠%) يليه بُعد ضعف الدعم العشائري بمتوسط حسابي بلغ (٣,٤٧)، وانحراف معياري (٠,٦٠)، وبنسبة (٦٩,٤٠%)، وجاء في المرتبة الثالثة بُعد ضعف الدعم الحكومي بمتوسط حسابي بلغ (٣,٤٥)، وانحراف معياري (٠,٦٢)، وبنسبة (٦٩%)، وفي المرتبة الأخيرة جاء بُعد عدم المساواة مع الرجل بمتوسط حسابي بلغ (٣,٤٤)، وانحراف معياري (٠,٦٤) وبنسبة (٦٨,٨٠%)، وتفسَّر هذه النتيجة على أنّ ضعف الدعم العشائري تُعد من أهم المشكلات التنظيمية التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان وتلعب دوراً رئيساً في عدم توفير البيئة المناسبة للوصول إلى المجلس النيابي، كما ويعود ذلك لتعرض المرأة لعدم المساواة مع الرجل ولضعف الدعم التنظيمي مما يزيد من المشكلات التنظيمية التي تواجهها للوصول إلى المجلس النيابي.

**٢. المشكلات الاجتماعية التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان:**

**جدول رقم (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الاجتماعية التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان**

| الرقم | أبعاد المشكلات الاجتماعية | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النسبة المئوية | الرتبة | المستوى بالنسبة للمتوسط الحسابي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | نظرة المجتمع للمرأة | ٣,٤٧ | ٠,٦٣ | %٦٩,٤٠ | ٣ | متوسط |
| ٢ | نقص الخدمات المساندة للمرأة | ٣,٦٠ | ٠,٥٥ | %٧٢,٠٠ | ١ | مرتفع |
| ٣ | الظروف العائلية | ٣,٥٩ | ٠,٥٧ | %٧١,٨٠ | ٢ | مرتفع |
| ٤ | الظروف العشائرية | ٣,٣٢ | ٠,٧٤ | %٦٦,٤٠ | ٤ | متوسط |
| – | المتوسط الكلي | ٣,٥٠ | ٠,٥٦ | %٧٠,٠٠ | – | مرتفع |

يظهر من الجدول (٥) أن المتوسط العام للمشكلات الاجتماعية التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان بلغ (٣,٥٠)، وانحراف معياري (٠,٥٦) وبنسبة (٧٠%)، وهذا يعني أن التصورات للمشكلات الاجتماعية ذات مستوى مرتفع.

وبتحليل أبعاد المشكلات الاجتماعية، يتضح أن بُعد نقص الخدمات المساندة للمرأة احتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٣,٦٠)، وانحراف معياري (٠,٥٥) وبنسبة (٧٢%)، يليه بُعد الظروف العائلية بمتوسط حسابي بلغ (٣,٥٩)، وانحراف معياري (٠,٥٧)، وبنسبة (٧١,٨٠%)، وجاء في المرتبة الثالثة بُعد نظرة المجتمع للمرأة بمتوسط حسابي بلغ (٣,٤٧)، وانحراف معياري (٠,٦٣)، وبنسبة (٦٩,٤٠%)، وفي المرتبة الأخيرة جاء بُعد الظروف العشائرية بمتوسط حسابي بلغ (٣,٣٢)، وانحراف معياري (٠,٧٤) وبنسبة (٦٦,٤٠%). وتفسر هذه النتيجة على أنّ نقص الخدمات المساندة المرأة والظروف العائلية تلعب دوراً رئيساً في عدم توفير البيئة المناسبة للوصول إلى المجلس النيابي.

**٣. المشكلات الشخصية التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان**

**جدول (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمشكلات الشخصية التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان**

| الرقم | أبعاد المشكلات الشخصية | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النسبة المئوية | الرتبة | المستوى بالنسبة للمتوسط الحسابي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | عدم كفاية الدخل الشهري | ٣,٦٢ | ٠,٥٧ | %٧٢,٤٠ | ١ | مرتفع |
| ٢ | طبيعة الدور المزدوج للمرأة | ٣,٥١ | ٠,٦٠ | %٧٠,٢٠ | ٢ | مرتفع |
| – | المتوسط الكلي | ٣,٥٧ | ٠,٥٣ | %٧١,٤٠ | – | مرتفع |

يظهر من الجدول (٦) أن المتوسط العام للمشكلات الشخصية التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان بلغ (٣,٥٧)، وهذا يعني أن التصورات للمشكلات الشخصية ذات مستوى مرتفع.

وبتحليل أبعاد المشكلات الشخصية، يتضح أن بُعد عدم كفاية الدخل الشهري احتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٣,٦٢)، وانحراف معياري (٠,٥٧) وبنسبة (٧٢,٤٠%)، وفي المرتبة الأخيرة جاء بُعد طبيعة الدور المزدوج للمرأة بمتوسط حسابي بلغ (٣,٥١)، وانحراف معياري (٠,٦٠) وبنسبة (٧٠,٢٠%).

وتفسر هذه النتيجة على أنّ المشكلات الشخصية التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان تتمثل في عدم كفاية الدخل الشهري، وطبيعة الدور المزدوج للمرأة العاملة التي تلعب دوراً رئيساً في عدم توفير البيئة المناسبة للوصول إلى المجلس النيابي، كما ويعود ذلك لتعرض المرأة لصراع الدور وعملية تربية الأبناء، وصعوبة التوفيق بين البيت والعمل السياسي مما يزيد من مشكلاتها الشخصية.

**الخاتمة:**

١. إن تصورات المرأة للمشكلات التي تواجهها في الانتخابات البرلمانية ذات مستوى مرتفع.
٢. إن تصورات المرأة للمشكلات التنظيمية ذات مستوى متوسط.
٣. إن تصورات المرأة للمشكلات الاجتماعية ذات مستوى مرتفع.
٤. إن تصورات المرأة للمشكلات الشخصية ذات مستوى مرتفع.

**النتائج:**

دلَّت النتائج أن المشكلات التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان من وجهة نظر المنتسبات لاتحاد المرأة الأردنية ذات مستوى مرتفع، وأن بُعد المشكلات الشخصية احتل المرتبة الأولى، يليه بُعد المشكلات الاجتماعية، وفي المرتبة الأخيرة جاء بُعد المشكلات التنظيمية، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن العشائر الأردنية تولي اهتماماً كبيراً لموضوع الانتخابات، سواء على المستوى البرلماني أو المحلي (البلديات)، واللجوء إلى إتباع المنهج الديمقراطي من قبل العشائر الكبيرة؛ لإقرار المرشح الكفء القادر على المنافسة، وتمثيل العشيرة بصورة مشرقة في البرلمان. لقد أخذت عملية الفرز العشائري شكلاً ديمقراطياً اتسم بالشفافية، حيث لجأت العشائر إلى إجراء انتخابات فرعية تمهيدية غير رسمية بين أبنائها الراغبين في الترشيح، ومعظمهم من الذكور، وغالباً ما ينصاع أبناء العشيرة إلى دعم المرشح الذي أفرزته الانتخابات الداخلية في العشيرة وتقدم له الدعم التصويتي والمادي الذي يمكنه من الفوز في الانتخابات، وبهذه الطريقة تمَّ قطع الطريق على الأحزاب السياسية، والمرأة الأردنية، وخاصة أن هذه المرحلة تبدأ

مبكراً (قبل شهرين من التسجيل بشكل رسمي للانتخابات)، إضافة إلى عدم تقبُّل الرجل وخاصة في المناطق الانتخابية ذات البعد العشائري لخروج صوت المرأة خارج نطاق العشيرة، ويوجد حسابات دقيقه، ومتابعة من قبل المرشحين للمقترعين، وحصر عدد الذين لم يشاركوا في التصويت، أو تخلفوا عن التصويت لصالح مرشح العشيرة. فالسيدة التي لا تشارك، أو تمنح صوتها لمرشح خارج العشيرة، تعرض نفسها للوم والعتب. وتتميز القبلية والعصبية والعشائرية في الأردن بالقوة والتماسك في الانتخابات النيابية أو البلدية (الدجاني، ١٩٩٣). ولعلَّ الموضوع الذي يستحق البحث والاهتمام أن هناك مرشحات للانتخابات النيابية حصلن على إجماع من عشائرهن، على الرغم من تشدد العشائر تجاه قضية مشاركة المرأة في الانتخابات، إلا أن بعض العشائر قد تجاوزت هذه الأعراف والتقاليد والعادات، وعندما وجدت نفسها غير قادرة على منافسة العشائر الكبيرة في الانتخابات، لجأت إلى طرح مرشحة للانتخابات ودعمها للحصول على مقعد من خلال الكوتا النسائية مما يعد هذا بحد ذاته فوزاً متقدماً، وخطوةً حضاريةً غير مسبوقة في الدول العربية بإجماعها على مرشحة بدلاً من مرشح. كما أن ترسيخ عمل النائب أنه نائب خدمات في ذهنية أفراد المجتمع ساهمت في انتخاب المرشح الذكر؛ لأنه يستطيع أن يراجع الوزراء والمسؤولين ويطالب بخدمات لأبناء منطقته الانتخابية، بينما النائب الأنثى لا تستطيع ذلك بسبب طبيعتها الأنثوية التي تخجل من المطالبة وزيارة مكاتب المسؤولين، وأن عدم القدرة المادية للمرشحات مقارنة مع وجود مرشحين أثرياء جداً، دوراً كبيراً في جذب الناخبين إلى مقراتهم الانتخابية، والجلوس معهم وتبادل الآراء والمقترحات، وإنفاقهم غير المحدود على الطعام والشراب والحلوى، وتوزيع بعض المعونات بطريقة غير مباشرة أو مباشرة على الفقراء في مناطقهم الانتخابية، إضافة إلى أنه لم تستطع المرأة أن تقنع المجتمع الأردني بانجازاتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية لتحسن من صورتها، وتثبت جدارتها، وخاصة بعد فوزها في الانتخابات، ووجودها كنائب في مجلس النواب، وتتوافق هذا النتيجة مع دراسة العمري والتي توصلت إلى إن أداء البرلمانيات الأردنيات في مجال استخدام أدوات الرقابة البرلمانية من أسئلة، واستجوابات، ومذكرات نيابية واقتراحات، وطلبات مناقشة واقتراح القوانين وطرح الثقة بالحكومات، كان ضعيفاً مقارنة مع أداء النواب الذكور.

**التوصيات:**

١. تصحيح الصورة السائدة عن المرأة في المجتمع عن طريق تقديم المناهج الدراسية والبرامج التلفزيونية وجميع وسائل الإعلام التي ترفع من قيمة ودور المرأة وضرورة توعية المجتمع بأهمية التنمية السياسية للمرأة في تقدم المجتمع، وتطور عناصره، وتحقيق أهدافه.

٢. دعوة الفعاليات النسائية لتوحيد جهودهن وصفوفهن والتعاون والتنسيق بينهم لدعم ترشيح من هم

على مستوى من الكفاءة والدعم الاجتماعي والحزبي والعشائري، بهدف عدم تشتت وفقدان الجهد النسائي.

٣. دعوة الفتيات للانخراط والمشاركة في الأحزاب السياسية ومنظمات ومؤسسات المجتمع المدني للاستفادة من خبرات وتجارب وبرامج وأفكار هذه الأحزاب والمؤسسات في شؤون الانتخابات بمختلف أشكالها.

٤. توفير الدعم المادي للمرأة ومساعدتها لخوض الانتخابات دون اللجوء إلى الديون والاقتراض، أو بيع الممتلكات الخاصة لتمكينهم من الإنفاق على مصاريف الانتخابات ومستلزماتها المتعددة.

٥. تأهيل المرشحات للانتخابات وإشراكهن في دورات وبرامج تدريبية تتعلق باستخدام تكنولوجيا التواصل الاجتماعي (الإنترنت، والفيس بوك، والتويتر، والبريد الالكتروني) فهي لغة العصر للتواصل الدائم مع القواعد الشعبية، وتدريبهم على إدارة الحملات الانتخابية، ومهارات الحشد وكسب التأييد والخطابة، ومخاطبة كافة أفراد المجتمع (ذكوراً وإناثاً) في الحملات والبيانات والبرامج الانتخابية.

## المراجع


إسماعيل، فريدة (٢٠٠٦). المشاركة السياسية وصنع القرار: النظم الانتخابية والتبعات والاعتبارات الخاصة، موقع المرأة العربية والمشاركة السياسية، تاريخ الدخول على الموقع 2011/12/28.

البحيري، حسين (٢٠١١). العلاقة بين الدين والدولة: تجربة أندونيسيا، دورية السياسة الدولية، دورية متخصصة في الشؤون الدولية تصدر عن مؤسسة الأهرام، جمهورية مصر العربية، 2011/1/2، العدد (١٤٢).

البعلبكي، منير (١٩٨٦). المورد القريب، دار العلم للملايين، لبنان، بيروت.

تقرير الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية العربية (٢٠٠٣). صندوق الأمم المتحدة للإنماء (UNDP)، الفصل الأول التعريف والمفاهيم، عمان، ١٢ آذار ٢٠٠٣.

ثامر، كامل (٢٠١٥). الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة، ط١، بغداد، بيت الحكمة.

الحسين، إيمان بشير (٢٠١١). السمات والمهارات التي تتميز بها المرأة القيادية الأردنية والمعوقات التي تواجهها، مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية –سوريا، س ٢٧، ع٣، ٤، ص ص ٤١٣–٤٧٣.

الحسين، إيمان بشير وعماد، محمَّد سلامة والعمري، جمال فواز (٢٠١٠). المعوقات النفسية والاجتماعية التي تواجه مشاركة المرأة الأردنية في المجالس البلدية، مجلة كلية التربية –عين شمس –مصر، ع ٣٤، ج٣، ص٥٢٠.

الخاروف، أمل والحسين، إيمان (٢٠١٠). تجربة المرأة الأردنية المرشحة للانتخابات النيابية ٢٠٠٧، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد (٣)، العدد (٢) تموز (٢٠١٠)، الأردن، عمان.

الخاروف، أمل والحسين، أيمان (٢٠١٣). العوامل المؤثرة في فوز المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٧، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، العدد٢، المجلد ٦، الجامعة الأردنية، عمان، ص٢٦٦–٢٩٧.

الخزاعي، حسين (٢٠٠٦). المرأة الأردنية وتحديات وصولها إلى البرلمان: دراسة سوسيولوجية ميدانية للمرشحات للانتخابات، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الكويت، المجلد (٣٤) – العدد ١٣١، ص٣.

خليل، منى مؤتمن (٢٠٠٩). التقرير الوطني للمملكة الأردنية الهاشمية بيجين + ١٥، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، أيار ٢٠٠٩، الدستور الأردني (١٩٥٢)، الجريدة الرسمية، العدد (١٠٩٣)، تاريخ ٨ كانون الثاني.

الدجاني، محمَّد ومنذر (١٩٩٣). المدخل إلى النظام السياسي الأردني، دار بالمينوبرس، عمان، الأردن.

الرواشدة، علاء زهير والعرب، أسماء ربحي (٢٠١٦). المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية -دراسة ميدانية على عينة من النساء

الرائدات في إقليم الشمال، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (٤٣)، ملحق (٣)، ص ص١٣٥٣-١٣٧٣.

رئاسة الوزراء (٢٠١٠). تصريح للناطق الرسمي باسم الحكومة السيد سميح المعايطة بتاريخ ١٥ حزيران ٢٠١٠، يشير فيه إلى قرار مجلس الوزراء بتحديد موعد الانتخابات بتاريخ ٩ تـــشرين ثاني ٢٠١٠.

الزعابي، إيمان حسين (٢٠٠٦). المشاركة السياسية للمرأة في دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

السليحات، ملوح، (٢٠١٤)، انعكاسات ثورات الربيع العربي على الوعي السياسي لطلبة الجامعات الأردنية في إقليم الوسط، المنارة، المجلد ٢٠، العدد ١/ب، ص ص ٣٤٥-٣٧٤.

شتيوي، موسى والداغستاني، أمل (١٩٩٤). المرأة الأردنية والمشاركة السياسية، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، الأردن. عمان، ص ص ١٦-١٣ .

شويحات، صفاء نعمة دخل الله والخوالده، محمَّد (٢٠١٣). اتجاهات طلبة الجامعات نحو المشاركة السياسية في الأردن (دراسة وصفية تحليلية)، مجلة دراسات، المجلد ٤٠ الملحق ٢، ص ٧٨٢-٧٩٧.

الشيخ، عصام (٢٠١١). تمكين المرأة في ظل النظم الانتخابية المعتمدة الفرص والقيود، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص بأعمال الملتقى الدولي الأنماط الانتخابية في ظل التحول الديموقراطي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ثاني تشرين ٤-٣ /٢٠١٠، ص٢٧٣.

صالح، أماني (٢٠٠٢). التمكين السياسي في الوطن العربي، الشروط والمحددات، دراسة حالة التمكين السياسي في الكويت وقطر، جمعية دراسات المرأة والحضارة، القاهرة، ص٤٦٨.

عبد المنعم، نيفين (٢٠١٤). "المرأة العربية في المواجهة النضالية والمشاركة العامة"، رسالة منشورة، القاهرة: مركز الوحدة العربية، ص ص٩٩-١٠٠.

عبد الهادي، أحمد إبراهيم (٢٠٠٩). السلوك التنظيمي: دراسة في التحليل السلوكي للرجل والمرأة في العمل والإدارة، مكتبة الجامعة، بنها، مصر.

العمري، أكرم (٢٠٠٧). أداء البرلمانيات الأردنيات في مجلس النواب الرابع عشر (٢٠٠٧-٢٠٠٣)، رسالة ماجستير، قسم دراسات المرأة، الجامعة الأردنية، الأردن.

العوضي، بدرية (2002). "العقبات القانونية والاجتماعية المقيدة للمرأة الخليجية في تولي الوظائف القيادية"، ندوة دور المرأة في الإدارة في منطقة الخليج العربي، الدوحة– قطر، 14-12 أكتوبر.

الغصون، منيرة صالح (٢٠٠٥). الضغوط التي تواجهها المرأة العاملة: محاضرة عامة ألقيت في مركز الأمير سلمان الاجتماعي في نشاط قامت به جمعية الوفاء الخيرية النسائية في الرياض، عكاظ، الجمعة ٢٦، السنة ٤٣، ع١٢٦٥٥، ص٣٩ –٧٣.

غيث، محمَّد عاطف (١٩٨٧). علم الاجتماع، النظرية والمنهج والموضوع. جزء ١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ص 92–104.

لارسود، ستيلا، وتافرون، ريتا (٢٠٠٧). التصميم من أجل المساواة: النظم الانتخابية ونظام الكوتا، الخيارات المناسبة والخيارات غير المناسبة، ترجمة عماد يوسف، المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات. تاريخ الدخول على الموقع 2010/12/26.

المركز الوطني لحقوق الإنسان (٢٠٠٧). تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان بخصوص انتخابات المجلس الخامس عشر، الأردن، عمان . مركز القاهرة للتنمية والدراسات الحقوقية والدستورية(٢٠١٠) التمكين السياسي للمرأة المصرية هل الكوتا هي الحل ؟ .! الدراسة موجودة على موقع المركز الالكتروني (www.maatlaw.org)، تاريخ الدخول على الموقع(٢٠١٠/١١/١٤).

المشهداني، فهيمة كريم (٢٠١٢). سياسات تمكين المرأة البرامج والمعوقات: رؤية اجتماعية، مجلة العلوم التربوية والنفسية –كلية الآداب–جامعة بغداد، العراق، ع ٨٨، ص ص ٢٥٨–٢٧٥.

المقداد، محمَّد (٢٠٠٦). المرأة والمشاركة السياسية في الأردن، "دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٣م"، مجلة المنارة، جامعة ال البيت، المجلد (١٢)، العدد(١).

مقدم، فالنتين (٢٠٠٧). الحوكمة ومواطنة المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، بحث قدم في اللقاء التشاوري الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول حقوق المرأة والمواطنة، القاهرة، مصر، تاريخ ٩ إلى ١٠ كانون الثاني 2007.

مناعسة، أيمن (٢٠٠٧). التنمية السياسية والإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية, ١٩٨٩–٢٠٠٥، (رسالة ماجستير) الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي.

الموسوي، زهرة (٢٠١٠). أسباب إخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية في الكويت في العامين ٢٠٠٨–٢٠٠٦: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، غير منشور، قسم علم الاجتماع، الجامعة الأردنية .

الموسوي، محمَّد وأسيري، بتول (٢٠٠٣). وضع المرأة في المشهد السياسي في مملكة البحرين، دراسة غير منشورة، جمعية الوفاق الوطني.

نادية، شعبان (٢٠٠٨). موقع الحركة النسوية بين العالمين العربي والغربي، منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر .

نصار، هبة (٢٠٠٠). "دور المرأة في المناصب الإدارية في بعض أقطار المجتمع العربي ودور الدول والحكومات في تفعيلة"، ندوة دور المرأة في الإدارة في منطقة الخليج العربي، الدوحة–قطر، 12- 14 أكتوبر.

الهزايمة، محمَّد عوض (٢٠٠٥). إدراك الناخبين الأردنيين للعوامل التي تحد تصويتهم: دراسة حالة الانتخابات الأردنية عام 2003، مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت)، المجلد(٢٤)، العدد٣، ص676–٧١٠.

الهزايمة، محمَّد وسعد، السعد، (٢٠١١). " مدى إدراك ناخبي منطقة غرب إربد لوصول أحد مرشحي المنطقة إلى قبة البرلمان التحديات الداخلية والحلول دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجّلد ٣٨، العدد ١.

وزارة الإعلام (٢٠٠٢). وثيقة الأردن أولاً. تقرير عن وثيقة الأردن أولاً، الأردن، عمان، ص ٤٠.

وزارة البلديات (٢٠٠٧). قانون البلديات رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧، الأردن، وزارة البلديات.

وزارة الداخلية (٢٠٠١). قانون الانتخاب لمجلس النواب، قانون مؤقت رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته، نظام تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها، نظام رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠١، نشرة خاصة .

وزارة الداخلية (٢٠٠٣). قانون الانتخاب لمجلس النواب، قانون مؤقت رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠٣ . موقع وزارة الداخلية على الإنترنت تاريخ ١٠ ثاني تشرين http://www.moj.gov.jo/election 2010

وزارة الداخلية (٢٠٠٧). نشرة خاصة حول الانتخابات النيابية، الأردن، عمان، ص ١٢ .

وزارة الداخلية (٢٠١٠). قانون الانتخاب لمجلس النواب، قانون مؤقت رقم (٩) لسنة ٢٠١٠، الجريدة الرسمية رقم (٥٠٣٢) لسنة ٢٠١٠. الأردن، عمان .

اليونيفيم (٢٠٠٨). دراسات برلمانية إقليمية، منشورات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، عمان، الأردن، ص ١٣ .

اليونيفيم (٢٠٠٩). النوع الاجتماعي والمساءلة: من يتحمل المسؤولية؟، منشورات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ص ٢١.

Akande, Abdul-Rahman, (2007). The Evolution of Women in Middle Eastern Politics Opportunities for women in Parliament, The Fleture School, Tuftus University. (Accessed, December 14, 2011), p 3. Available From .http:// www. Fleture. Tuftus.edu

Al-Jamali Dima, Yusuf Sidani, Assem Safieddine, (2010). "Constraints facing working women in Lebanon: an insider view", Women in Management Review Vol. (20), No. (8), pp.581 – 594.

Aruri, Naseer & H. Jordan, (1972). A Study in Political Development 1921-1965, The Hague, Netherland: Martinus NIJHoff, p34

Barber, Kristie, (2007). A Study of the Strength of Tribal Ties among Rural and Urban Zanzibar's in Oman.

Benjamin, L. (2003). Democracy and Education. A Paper Presented At the Conference: What Kind of School We Need? Canada Eric EDE 691730..

Chafetz, Janet and Gary Dworkin, (1986). Female Revolt: Women's Movements in World and Historical Perspective. Totowa, New Jersey: Rowman & Allanheld.

Colman, J. W.and Cressey, (1981). Social Problem, N, Y, Harper and Row. p. 123

Davis, John. (1997). Libyan Politics, Tribe, Revolution, London, L.b, Tauris Series.

Eston, David, (1987). System Analysis of Political Life, John Willy and Sons, Inc. Newyork, 2 nd Printing, pp.17-33.

Glenn, H. and Walters, J. (1986), "Feminine Stress in the Twentieth Century", Journal of Home Economics, Vol.58, pp. 703-707.

Inglehart, Ronald and Pippa Norris. (2003). "The True Clash of Civilizations", Foreign Policy Magazine. (March/April).

Jeffries, Vincent and Ransford, H. Edward. (2006). Equal Career Opportunities for Women, Academy of Management Journal, 37 (1), pp: 46-67.

Moghadam, Valentine, (2006). "Women, Citizenship, and Civil Society in the Arab World." Pp. 89-106 in Anthony Tirado Chase and Amr Hamzawy, eds., Human Rights in the Arab World: Independent Voices (Univ. of Pennsylvania Press, 2006).

Schaefer and Bassiony, Hropology 495; Seminar, Cairo Cultures February – June 2011.

Webster New World Dictionary, (1964), Vol. (2) of the American Language N.Y.P. 1014, p. 415.

Wiseman, H, (1966), Political System:, Some Sociological Approaches, London, Routledge and Kegan, pp 1-16.

Zaman, H. (1996). Women and Work in a Bangladesh Village, Narigrantha Prabartana, Dhaka.